وكرمان وبيرس عن الاعلان، رسمياً، عن انشاء «رابطة قرى جبل الخليل»، برئاسة مصطفى دودين، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٨. وقد حصر النظام الاساسي لهذه الرابطة غايتها المعلنة في حل المنازعات والخلافات بين السكان وتشجيع الجمعيات التعاونية لمساعدة المزارعين وتحسين احوالهم. ومنذ أوائل ١٩٨٠، وبعد نجاح تجربة قرى الخليل، تحركت سلطات الحكم العسكري، من اجل تعميمها[٧٣] في الضفة الغربية (على الرغم من عدم ظهور الروابط، رسمياً، في قطاع غزة، الا انه يوجد الكثير من الاشخاص الذين يقومون بصلاحيات تشبه الصلاحيات المخولة لروابط القرى. اضف الى ذلك، ان الوزن السياسي لرؤساء بلديات القطاع المعينين، وليسوا منتخبين، يقل عن اقرانهم رؤساء بلديات الضفة. كما ان بعضهم يقوم ببعض صلاحيات روابط القرى).

يعتبر تبني سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي لروابط القرى، في سياستها الاحتوائية، ترجمة لما يعرف بنظرية Lin Piao في محاصرة المدن باطراف الريف. وميلسون، الذي اصبح فيما بعد رئيساً للادارة المدنية (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨١)، اعلن عن استراتيجية لتدجين الفلسطينيين في الضفة الغربية (وقطاع غزة)، مستخدماً الديالكتيك الماوي، ومنطلقاً من ادراك البناء الاجتماعي العربي. فطبقاً لميلسون، ان المجتمع الفلسطيني، تحت الحكم الاردني والمصري، كما كان تحت الحكم العثماني، كان يسير بنظام الوساطة Partonage الذي بمقتضاه يعمل النبلاء المحليون وذوو النفوذ كوسطاء بين مجتمعهم وبين السلطة المركزية، مما خلق شكلاً من اشكال الاقطاع البيروقراطي. وطبقاً لميلسون، ايضاً، فان سياسة دايان الاحتوائية في السبعينات كانت تنتهج هدفاً اساسياً، وهو تحقيق الامن والنظام، وترك السكان المحليين يديرون شؤونهم بانفسهم، مما ادى الى المساهمة في وصول مؤيدي م.ت.ف. الى المؤسسات البلدية العام ١٩٧٦، واستمرار العنف. ولمعالجة هذا الوضع، رأى ميلسون ان يتم ضرب المدن «الراديكالية» (المختصة بأموال دعم الصمود) بالفلاحين «المحافظين»، باستخدام روابط القرى، بما يؤدي الى امكان تقويض الاساس الاجتماعي للوطنية الفلسطينية. ومن هنا جاءت سياسة ميلسون مخالفة لسياسة دايان: التدخل المباشر، والفعال، في الحياة اليومية لسكان الارض المحتلة، من طريق تنمية، وتقوية، عناصر القرى، ومنحها سلطة التدخل في تعيين موظفي الخدمات، وسلطة الوساطة الموصلة الى الادارة المدنية[٧٤].

ولتحقيق ذلك، أُعطيت لرؤساء الروابط صلاحيات واسعة في مناطقهم، ما لبثت ان امتدت الى سكان المدن، مثل فصل المخاتير وتعيين غيرهم بناء على موقفهم من الادارة المدنية، وتقديم الخدمات الى المواطنين في شؤون كثيرة، مثل المساعدة على جمع شمل العائلات، وعلى الحصول على اذونات السفر للممنوعين من السفر من قبل قوات الاحتلال، وعلى الغاء اوامر هدم البيوت غير المصرح ببنائها، والتوسط للمعتقلين وتخفيض عقوبات السجناء الامنيين، والتسهيل في منح رخص السيارات، والتعيين في الوظائف، الخ. اضافة الى هذا، كرست الادارة المدنية الاموال لتنمية المشاريع القروية، وذلك بهدف اظهار الروابط ومكانها في السلطة الفعلية في البلاد، لاستخدامها وسيلة لارضاء المواطنين[٧٥].

أُنشئت الروابط لتخدم استراتيجية مزدوجة في الضفة الغربية (الارض المحتلة عموماً): سعى فريق شارون ـ ميلسون ـ كرمان، الى تحطيم الهياكل الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الارض المحتلة، والبحث عن قيادة محلية بديلة، تلعب دور العنصر الفلسطيني في مباحثات الحكم الذاتي. وفي هذا الاطار، ينبغي فهم عملية تأجيل الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، والتي كان مقرراً